والتمام جواب قسم مقدر ولم يؤت بقد مع انه ماض يثبت لاجرائه مجرى
فعل المتكلم نحو والله لنعم الرجل زيد وموسى جدة عطف بيان لكونه قد اثنى
والشر بكبر اولايجيء الثنى وصف الث عرابيه بالكرم والاشتهار
بحيث يتضمن وصفه به ايضا فكفى عن الاول بايقاد نار القرى عن
الثانى باضاءة الوقود وايا ما يوقد فتح الوقود ههنا بضم الواو وهو مصدر
واذا فتحت كان اسما لما يوقد به وروى سيبويه بعكس الواو بجمرة
فى المؤتلف موسى قوله ان جعل باعد الموصولين الاعم تقدير الشئة
الاولى الموصول الثانى بجواز المفصولية عن المتقين فى الموصول الاول
وعلى التقدير الرابع وهو ان يراد بطائفة منهم يجوز فصل الموصول الثانى
مع كون الموصول الاول متصلا بالمتقين فان ذكر الخاص بعد العام يجوز
ان يكون بطريق التشريك بينهما فى الحكم ان ابقى اعنى بالمتقين
فيكون من عطف المفرد على المفرد ويجوز ان يكون بطريق افراده بالحكم
عن العام فيكون الجملة المركبة من الموصول ومن الجملة التى هى محل الرفع
على الخبرية انه اولئك على هدى من ربهم معطوفة على جملة هم للمتقين
الموصوفين بالذين يؤمنون بالغيب والجملة الاولى وان كانت مسوقة
لمدح الكتاب والثانية لمدح الموصوفين بالايمان بجميع الكتب الا ان
مدحهم ليس الا باعتبار ايمانهم بهذا الكتاب فالجملتان متناسبتان باعتبار
افادة مع الكتاب فائدة تغاير الاسلوب فى الجملة الثانية وجعل بعضهم
مقصودا بالذات زعيف اذ لا معنى ليس على صفتهم على ما مر مرارا
والتخصيص المستفاد من المعطوف عليه من ثبوت الهدى للمتقين مطلقا
قوله وكانه لما قيل الايمان للمعنى على تقدير جعل الموصول الاول
مفصولا عن المتقين للظهور كونه معطوفا على جملة هدى للمتقين جئ بقيد
فصل الموصول الثانى اذ لا حاجة ما فيد سواه يصلح لذلك لم يتعرض له
مع ما فى الترك من الاشارة الى انه ليس فى البلاغة برتبة فصل الموصول
الاول قوله كانه لما قيل هدى للمتقين فاخبر عن المتقين بان الكتاب هدى

لله اللام للعاقبة على الاختصاص مع

هدى لهم اتجه السؤال المذكور فقوله ما لهم خصوا بذلك اى حالهم
مختصين بذلك وهل لهم احقاء به فالسؤال عن الحكم وما آل اليه امرهم
هل يستحقون ما اثبت لهم من الاختصاص بالهدى فاجيب بان هؤلاء
لاجل اتصافهم بالصفات المذكورة متمكنون على الصدر الكامل الذى
منح تعالى بالكتاب ومعلوم ان العلة محققة بهم فكيف لا يستحقون
هم لاختصاص الصدر فالجواب مشتمل على الحكم المطلوب مع تخصيص وجهه
كانه قيل هم يستحقون لاختصاصهم بالسبب تلك الاوصاف التى رتب
عليها الحكم وذكر اسم الاشارة بعد ذكر الصفات مخصصة لمتعلق العلم بها
من وجهين ثم يرتبط بها ما هو سبب بها فان ذلك اوفى بتادية
الغرض وانما ضم فى الجواب نتيجة الصدر تقوية للمبالغة التى تضمنها
تكثير هدى وتخصيصا للحكم المط بالبر بان الاتى بالصفات حقيق بالفلاح فهم
دليل على اختصاصهم باستحقاق الصدر فاستغنى عن تاكيد النسبة بانها
دليلها اللمى والانى وقد يقال المقصود من السؤال هو السبب فقط اى
ما سبب اختصاصهم الا انه بين فى الجواب مرتبا عليه سببه اعنى الهدى
والفلاح فان ذلك ادخل فى المعرفة السبب فلا حاجة اصلا الى تاكيد
الجملة وربما قيل قصد به مجموع الامرين اى هل هم احقاء بذلك وما
السبب فيه حتى يكونوا كذلك قوله والا فاختلاف الخ اى ان لم يكن
واحد من الموصولين منفصلا من المتقين بان يكون الاول صفة
او منصوبا بالمدح والثانى معطوفا عليه اعطف احد المتباينين
او المتحدين بالعطف الخاص على العام او معطوفا على المتقين بتقدير الاولئك
على هدى الخ فاى كلام مستانف قوله لا محل لها صفة كاشفة لانه
الى ان المراد الاستيناف النحوى لا البياني قوله وكانه نتيجة الاحكام البيني
ان الفصل كالحال لانه فان النتيجة بمنزلة بدل الاشتمال على ما مر فى
اضافة النتيجة الى الاحكام وتغيير بالعطف الصفات عليها اشارة
الى ان اختلاف الصفات المذكورة باعتبار كونها احكاما تاويل النسبة

Copyright © King Saud University